السلطات السعودية نفّذت 9 أحكام إعدام خلال مايو الماضي

وتكمن خصوصية هذه الأرقام في أن عمليات الإعدام الأخيرة تزامنت مع الاستعدادات لموسم الحج، وهي الفترة التي اعتادت فيها السلطات تاريخيا على وقف تنفيذ أحكام القتل، مما يشير إلى تحول في آليات التعامل مع هذا الملف الإنساني.

وأوضحت المنظمة، في بيان نشرته عبر حسابها الرسمي على منصة "إكس"، أن الحصيلة الإجمالية للإعدامات في عهد سلمان وابنه تجاوزت حاجز الـ2000 حالة، وهو رقم قياسي يثير قلق الأوساط الحقوقية الدولية.

وأشار التقرير إلى أن غالبية الأشخاص الذين نُفذت بحقهم هذه الأحكام واجهوا اتهامات وقضايا لا تُصنف

في القانون الدولي ضمن الجرائم الأشد خطورة، مما يفتح الباب أمام انتقادات واسعة لآليات التقاضي والمعايير المتبعة في إصدار مثل هذه الأحكام القاسية.

كما سلطت المنظمة الضوء على الجانب القانوني لهذه الأحكام، مشيرة إلى أن الجزء الأكبر من الإعدامات المنفذة جاء بناء على أحكام تعزيرية.

هذه الأرقام والبيانات الصادرة تعيد تسليط الضوء على ضرورة مراجعة القوانين الجنائية في المملكة، وتوسيع مساحة الشفافية وتطبيق الضمانات القانونية الدولية لضمان العدالة وحماية الحق في الحياة.